تحليل تطور الدين العام الداخلي و مكوناته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

أ.د نزار كاظم صباح **يسرى راسم جبار**

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعد الدين العام واحد من المتغيرات التي لها أهمية كبيرة على التأثير في المتغيرات الاقتصادية لاسيما في الانفاق العام وعرض النقد ،اذ تستقطع أعباء الدين العام جزءاً من الانفاق العام فضلاً عن تأثيرها في عرض النقد ومن هذا المنطق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أثر الدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤–٢٠٢٠) في ضوء تحليل بعض مكوناته ، وقد أفرزت النتائج في هذا المجال النمو المستمر في تطور مكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث فضلاً عن تقلبات في نمو الدين العام الداخلي من جهة اخرى ، وبعد تقدير العلاقة كمياً أظهرت نتائج بأن مكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) ضمن حوالات الخزينة التي بحوزة البنك المركزي تلعب دوراً كبير في تمويل العجز المؤقت في الموازنة الحكومية قياساً بالمصارف التجارية التي تعمل على تقليل الاعتماد على البنك المركزي واعطاء دور اكبر الجهاز المصرفي, فاحتلت المرتبة الاولى، فيما احتل الدين على وزارة المالية المرتبة الثانية في تمويل العجز المالي.

Abstract

Public debt is one of the variables that have great importance in influencing economic variables, especially in public spending and money supply, as the public debt burdens deduct part of public spending as well as its impact on the money supply. In Iraq for the period (2004-2020) in the light of the analysis of some indicators (public debt,). On the other hand, after assessing the relationship quantitatively, results showed that the components of the internal public debt during the research period (2004-2020) within the treasury transfers in the possession of the Central Bank play a major role in financing the temporary deficit in the government budget compared to commercial banks that work to reduce dependence on the Central Bank Giving the banking system a

greater role, it ranked first, while the debt of the Ministry of Finance ranked second in financing the fiscal deficit.

مقدمة:

يؤدي الدين العام دورا مساعدا في التنمية اذا ما احسن ادارته واستخدامه بالصورة المثلى التي تحقق عائدا يزيد قيمته عن تكلفة الاقتراض، وبالتالي يكون الاقتصاد قادرا على الايفاء بالتزاماته، الا ان النتائج الاساسية التي افرزتها الازمة المالية العالمية الاخيرة هو التدهور الخطير في الاوضاع المالية العامة لمعظم الدول المتقدمة والناشئة والنامية والذي ظهر على شكل حالات من العجز الكبير في الموازنات العامة وارتفاع حاد في معدلات الدين العام التي سجلت مستويات كبيرة، وكما هو معلوم ان مثل هذا الارتفاع في العجز المالي يعمل على اعاقة النمو الاقتصادي وإشاعة حالة من عدم الاستقرار في مستقبل السياسات المالية والنقدية ، لذلك اصبح صناع السياسات الاقتصادية يواجهون معضلة في الاجل القصير تتمثل في ضبط الاوضاع المالية بأسرع مما ينبغي من خلال اجراءات تخفيض العجز, وأن زيادة الانفاق العام في الدولة، ومع تزايد العجز في الموازنة يزداد معه الاقتراض وبالتالي تزيد اعباء خدماته من فوائد وأقساط من سنة الى اخرى، حيث تستقطع هذه الاعباء جزءا كبيرا من النفقات العامة، فضلا عن تأثيره في عرض النقد، والعراق واحد من البلدان التي يترك فيها عجز الموازنة سببا للاقتراض الداخلي والخارجي ومن ثم زيادة اعباء الدين على السياستين النقدية والمالية من خلال التأثير في عرض النقد والانفاق العام. ولذلك في العراق وعلى الرغم من الطبيعة الريعية لاقتصاده فأنه يعاني من تشوهات في نمو الاقتصادي ناهيك عن الارتفاع من مستوى الأسعار.

اهمية البحث

بما أن العراق يتمتع بالثروة النفطية التي تدر عليه ايرادات نفطية هائلة، وفي الوقت نفسه يعاني من الاستمرار بتحمل تراكمات الدين العام الداخلي ، لذا هذا الاهتمام يعزى الى اتجاه العجز في الموازنات العامة الاتحادية العراقية ووصوله الى مستويات اصبحت تؤثر في السياسات النقدية والمالية من خلال تأثير تراكم الدين العام في نمو كل من العرض النقدي والانفاق العام وهو امر دعا الباحثة للتعرف على تحليل تطور الدين العام الداخلي ومكوناته في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠).

مشكلة البحث

نظرا لما يتركه الدين العام وتراكمه من زيادة في العجوزات المالية من جهة، والتأثير في المتغيرات النقدية والمالية، لاسيما عرض النقد والانفاق العام من جهة اخرى، فان اشكالية

البحث تتمثل بحجم الاثار التي يتركها التوسع بالدين العام على اداء السياستين النقدية والمالية وتقدير العلاقة بين الدين العام من جهة، وعرض النقد والإنفاق العام من جهة اخرى .

اهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على :

١-مكونات الدين العام الداخلي وعلى مؤشرات الدين العام الداخلي.

٢- تحليل تطور مكونات الدين العام الداخلي و مؤشرات الدين العام الداخلي.

فرضية البحث

ان هنالك تزايداً في حجم الدين العام الداخلي ونموه في العراق للمدة (2004-2020) الامر الذي جعله يتجاوز الحدود الآمنة.

حدود البحث:

١. الحدود الزمنية:

تم اختيار المدة الزمنية للبحث خلال(2004-2020) .

الحدود المكانية:

تجسدت البحث بدراسة الدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

منهجية البحث

بغية تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي (الاستنباطي)،في تحليل الدين الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للدين العام

يعد الدين العام مصدرا مهم من مصادر الإيرادات العامة وتلجأ اليه ابلدان المختلفة المتقدمة منها والنامية على حد سواء لتمويل العجوزات المالية في موازناتها العامة لاسيما عند عجز الايرادات العامة لتمويل الانفاق العام، اذ يفهم الدين العام على انه المبالغ التي تلتزم بها الدولة أو احدى هيئاتها العامة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ التمويل العجز في موازنتها العامة مع تعهدها بسداد الدين مع الفوائد المترتبة عليه بعد مدة حسب شروط انشاء هذا الدين[1]. ويمثل الدين العام حجم ديون الدولة للمقرضين داخل وخارج الدولة نفسها , وينظر اليه كرصيد متراكم وليس تدفقا, وتلتزم الحكومة بسدادها وفق جدول

[1] عمار عبدالهادي شلال، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية، العراق حالة دراسية، للمدة (٢٠٠٦- ٢٠١٧)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢ العدد ٢٨، ٢٠٢٠،ص٣

زمني محدد، ويسدد ذلك الدين مع الفائدة بوصفه التزام مالي على الحكومة ان تقوم باستعادته الى الجهة التي اقترضت منها، أي انه رصيد من التزامات الحكومة التي لها أبعاد زمنية مختلفة.[١]

وقد ظهرت تعريفات عدة للدين العام منها انه المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع أو عن طريق الحكومة الوطنية أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضمانة لالتزامات الأفراد والمؤسسات الخاصة.[٢]

كما عرف الديّن العام أيضا بأنه رصيد المبالغ المالية المترتبة على الحكومة والتي تستخدمها في تسديد التزاماتها المالية المترتبة عليها ضمن جدول زمني محدد [٣]، فيما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه مجموعة الديون المعقودة او المضمونة بواسطة الاجهزة العامة والمسددة الى المقيمين وغير المقيمين في بلد أجنبي ما وفي ميعاد استحقاقها المحدد ٤، وقد عرفه البنك الدولي بأنه كامل الرصيد للالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة ذات الاجل الثابت وأن هذه الالتزامات مستحقة واجبة الدفع في تاريخ معين ولذلك فأنه يشمل الدين الداخلي والدين الخارجي كإيداعات العملة أو الودائع النقدية والاوراق المالية عدا الأسهم[٥]، ويرى آخرون بانه التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق الحكومي المتزايد او وصفه بالنقود الإضافية التي تحصل عليها الحكومة من القطاع الاهلي عن طريق طرح اذونات الخزانة والسندات الحكومية.[٦]

المبحث الثاني :تحليل تطور الدين العام الداخلي وبعض مؤشراته

اولا: تحليل تطور الدين العام الداخلي

تعد قضية الدين العام في العراق واحدة من اهم القضايا التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لاسيما خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مما كان لها الاثر السلبي على الحياة الاقتصادية ، ومن ثم لجوء الحكومات المتعاقبة الى اتباع سياسات وبرامج غير متناسقة[٧]

---

[١] علي توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، السياسة النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات، صندوق النقد العربي، العد دالسابع ، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٢١.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٣١

[٣] Robert Dippelsman, Claudia Dziobek and cariosa the Defintionf pubic Sector, Gutierre zmangas InternatilonalL monetapy fund,2012, p36.

[٤] عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي ،" اقتصاديات المالية العامة "،دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٣.

[٥] توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، مصدر سابق، ص٢٥١.

[٦] Mc C onnell&Brue, Campbell R.&Stanley L.(Economics, principle- problemand policies) published by Mc Graw-Hill ,Irwin an imprint of the Mc Graw-Hill companies, 2002, p58.

[٧] أحمد حسين علي الهيتي، عمر صلاح طه السعدي، تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٣ العدد ٣، ٢٠٢١، ص٧١

اذ يلحظ من خلال بيانات الجدول (١) ان حجم الدين العام الاجمالي انخفض من حوالي ١٣٣٩٥٨ مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى ٥٦٦٥٠ مليار دينار عام ٢٠٠٩ محققا معدلات نمو سلبية خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) بلغ في نهايتها عام ٢٠٠٩ نحو (-١٤.١%) بسبب تحسن مستوى النشاط الاقتصادي لاسيما بعد انتهاء العقوبات الاقتصادية واستئناف تصدير النفط الخام الى العالم [١] , اما في عام ٢٠١٠ فقد ازداد حجم الدين العام ليحقق معدل نمو سنوي بلغ نحو ٣٤% في العام المذكور ، ومن ثم بالانخفاض ليبلغ نحو (٩.٥ – %) في عام ٢٠١١ معاوداً بالارتفاع في عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٧.٥% وبالانخفاض في عام ٢٠١٣ ليحقق معدل نمو سلبي بلغ نحو (١.٥-%) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة الايرادات النفطية على اثر ارتفاع اسعار النفط الخام في العام المذكور الذي وصل الى اكثر من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد.

[١] سلام حسن العابدي ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والدين العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) في العراق مع رؤية مستقبلية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٥، ص٨٠

جدول (١)

اجمالي الدين العام ونموه في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

مليار دينار: نسبة مئوية

السنة	اجمالي الدين العام	النمو السنوي%	الدين العام الخارجي	الاسهام النسبي %	الدين العام الداخلي	الاسهام النسبي %
2004	133958		127896	95.5	6062	4.5
2005	122620	-8.5	116026	94.6	6594	5.4
2006	95824	-21.9	90179	94.1	5645	5.9
2007	68794	-28.2	63600	92.4	5194	7.6
2008	65927	-4.2	61471	93.2	4456	6.8
2009	56650	-14.1	48216	85.1	8434	14.9
2010	75906	34	66725	87.9	9181	12.1
2011	68708	-9.5	61261	89.2	7447	10.8
2012	73838	7.5	67290	91.1	6548	8.9
2013	72724	-1.5	68468	94.1	4256	5.9
2014	77649	6.8	68129	87.7	9520	12.3
2015	100734	29.7	68591	68.1	32143	31.9
2016	118767	17.9	71405	60.1	47362	39.9
2017	125811	5.9	78132	62.1	47679	37.9
2018	121173	-3.7	79350	65.5	41823	34.5
2019	116822	-3.6	78490	67.2	38332	32.8
2020	94322	-19.3	30075	31.9	64247	68.1
المتوسط		-0.8		80		20.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

٢. صندوق النقد الدولي، احصاءات الدين الخارجي

3. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

ويستنتج من ذلك ان المدة (٢٠٠٤– ٢٠١٤) تعد مدة غير مستقرة فيما يتعلق بنمو حجم واتجاهات الدين العام في العراق انعكست اثارها على تراكم حجم الدين الذي ازداد خلال السنوات (٢٠١٤–٢٠١٩) وبمعدلات نمو ايجابية ، ويمكن ايعازه الى تراجع اسعار النفط العالمية من جهة ، وزيادة الانفاق العسكري جراء الحرب على تنظيم داعش الارهابي، ولكن بعد انخفاض حجم الانفاق العام العسكري وتحسن اسعار النفط الخام عالمياً في عام ٢٠٢٠ انخفض حجم اجمالي الدين العام ليصل نموه الى نحو (١٩.٣–%) في العام المذكور ، وكان حم الدين الخارجي يشكل النسبة الاكبر طيلة المدة (٢٠٠٤–٢٠١٩) التي تراوحت بين (٦٧.٢%) عام ٢٠١٩ ونحو (٩٥.٥%) عام ٢٠٠٤ ، وتراعها في عام ٢٠٢٠ لتصبح نحو ٣١.٩%، نظرا لالتزام العراق بدفع المستحقات بشكل سنوي.

ثانياً :تحليل بعض مؤشرات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004–2020)

١. مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي

اي ان الدين العام الداخلي هو نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويحصل نتيجة القصور في الايرادات العامة اتجاه الزيادة الكبيرة في النفقات العامة، وان الاساس الذي تعتمد عليه الدولة في تسديد اقساط وفوائد الدين العام هو الناتج المحلي الاجمالي، وكلما زاد الناتج المحلي الاجمالي فأن ذلك يدل على زيادة قدرة الدولة على سداد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه، مما يعمل على زيادة قدرات البلد الانتاجية واستدامة الدين العام دون الحاجة الى اعادة جدولة ديونها او التوقف عن تسديدها، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان لا تزيد نسبة الدين العام الداخلي على 60% من الناتج المحلي الاجمالي[١].

ويحدث العكس في حال انخفاض الناتج المحلي الاجمالي

ويتكون الدين العام الداخلي في العراق من الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي ومن السندات وحوالات الخزينة المركزية وعادة ما يتم تمويله من السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي ، ليتم تداوله من قبل المصارف التجارية وكذلك من قبل المؤسسات المالية الأخرى . ويقيس هذا المؤشر حجم الدين الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ليتبين لنا مدى قدرة الحكومة العراقية على الايفاء بالتزاماتها المالية ، فكلما زاد الناتج المحلي الاجمالي كلما زادت قدرة الدولة على سداد الدين مع فوائده، وللتعرف على حدود الامان.

[١] عماد محمد العاني، "السياسة المالية والتدخل الحكومي" ، مكتب العراق للطباعة والنشر، ٢٠١٨ ، ص٧٠.

جدول (٢)

بعض مؤشرات الدين العام الداخلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	الدين العام الداخلي	النمو السنوي %	GDP بالاسعار الجارية	النمو السنوي %	الايرادات العامة	الصادرات مليار دينار	الدين الداخلي/ GDP	الدين الداخلي/ الايرادات العامة	الدين الداخلي/ الصادرات
2004	6062		53235		32983	29957	11.4	18.4	20.2
2005	6594	8.8	73534	38.1	40503	34811	9.0	16.3	18.9
2006	5645	-14.4	95588	30.0	49056	44786	5.9	11.5	12.6
2007	5194	-8	111456	16.6	54600	48494	4.7	9.5	10.7
2008	4456	-14.2	157026	40.9	80252	76025	2.8	5.6	5.9
2009	8434	89.3	130643	-16.8	55209	46133	6.5	15.3	18.3
2010	9181	8.9	162065	24.1	69521	60564	5.7	13.2	15.2
2011	7447	-18.9	217327	34.1	99999	93227	3.4	7.4	8.0
2012	6548	-12.1	254226	17.0	119466	109848	2.6	5.5	6.0
2013	4256	-35	273588	7.6	113768	105624	1.6	3.7	4.0
2014	9520	123.7	266333	-2.7	105386	99541	3.6	9.0	9.6
2015	32143	237.6	194681	-26.9	66471	59860	16.5	48.4	53.7
2016	47362	47.3	196924	1.2	54409	48814	24.1	87.0	97.0
2017	47679	0.7	221666	12.6	77336	68150	21.5	61.7	70.0
2018	41823	-12.3	268919	21.3	106570	100896	15.6	39.2	41.5
2019	38332	-8.3	276158	2.7	107567	96433	13.9	35.6	39.7
2020	64247	67.6	219769	-20.4	63200	55331	29.2	101.7	116.1
المتوسط		28.8		11.2			10.5	28.8	32.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

وبموجب هذا المؤشر ومن خلال الجدول (٢) يلحظ أن هذه النسبة قد سجلت انخفاض ملحوظة منذ عام ٢٠٠٥ لتبلغ حوالي ٩% مقارنة ب ١١.٤% في عام ٢٠٠٤ واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠١٣ اذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١.٦%

وهي أدنى مستوى وصلت اليها النسبة بموجب هذا المؤشر، ويعزى ذلك بشكل رئيس الى الزيادة المستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية وزيادة في حجم الايرادات المالية للدولة وبالتالي يشير الى قدرة الدولة على سداد الديون المترتبة، الا أن هذه النسبة عاودت إلى الارتفاع مرة اخرى وهي ضمن الحدود الآمنة للدين العام الداخلي اذ ارتفعت لتصل الى حوالي ٢٩.٢% عام ٢٠٢٠ بسبب الانخفاض في حجم الايرادات النفطية واطفاء قيمة السندات الحكومية والحوالات التي بحوزة البنك المركزي في نهاية عام ٢٠١٣[١]

٢. تحليل مؤشر نسبة الدين العام الداخلي الى الصادرات

من خلال الجدول (٢) السابق، يتضح ان هذا المؤشر هو الاخر قد شهد هو الاخر تقلبات واضحة نظرا للتغيرات في حجم الصادرات بسبب تقلبات اسعار النفط العالمية ، فبعد ان بلغت نسبة المؤشر نحو ٢٠.٢% عام ٢٠٠٤ ازدادت لتصل الى ١٨.٩% عام ٢٠٠٥ ثم بالانخفاض وصولا الى ٥.٩% عام ٢٠٠٨ ثم بالتقلب بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى لتصل الى ١١٦.١% عام ٢٠٢٠ ولمتوسط مدة البحث حققت نسبة مقدارها نحو ٣٢.٢% ، ويعزى سبب ارتفاعها في عام ٢٠٢٠ نظرا لارتفاع حجم الدين الداخلي وتحقيقه معدل نمو سنوي بلغ نحو ٦٧.٦% .

المبحث الثالث: تحليل مكونات الدين العام الداخلي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يعكس ارتفاع حجم الدين العام الداخلي مدى الخطورة المتزايدة التي تتعرض لها البلدان المختلفة في امكانية الحصول على الاموال اللازمة لتمويل الانفاق العام لاسيما الدول التي لم تتمكن من استغلال وتعبئة مدخراتها المحلية ، والعراق واحد من البلدان التي تعتمد على جزء من الدين العام الداخلي لتمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة ، اذ يتضح من خلال الجدول (٣) ان هناك تقلباً واضحاً في حجم الدين العام الداخلي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، فقد ازداد اجمالي الدين العام الداخلي من ٦٠٦٢ مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى ٦٤٢٤٧ مليار دينار في عام ٢٠٢٠ وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو ٢٨.٨% للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بسبب زيادة الانفاق العام ولاسيما الجاري منه والذي يتمثل برواتب الموظفين وأجور العاملين ، فبعد أن سجل نموه السنوي نحو ٨.٨% عام ٢٠٠٥ انخفض الى (-١٤.٤%) في عام ٢٠٠٦ و(٨-%) عام ٢٠٠٧ ثم (١٤.٢-%) عام ٢٠٠٨ وبالارتفاع الى ٨٩.٣% عام ٢٠٠٩، وكان سبب التراجع حتى عام ٢٠٠٨ يعود الى تحسن ايرادات النفط ومن ثم تحسن رصيد الموازنة العامة ، أما زيادته في عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠ يعزى الى تراجع اسعار النفط على أثر الازمة المالية العالمية وتراجع حجم العوائد النفطية ، ونظراً لمعاودة أسعار النفط الى الارتفاع في عام ٢٠١٣ وتحقيق فائض في الموازنة وتحقيق نوع من الاستقرار الامني انخفض نمو الدين الداخلي بمعدل نمو سلبي بلغ نحو (٣٥-%) في عام ٢٠١٣ .

[١] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، ٢٠١٦، ص٢١

جدول (٣)

اجمالي الدين العام الداخلي ومكوناته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليار دينار : نسبة مئوية

السنة	اجمالي الدين العام	النمو السنوي %	دين على المالية	الاسهام النسبي %	حوالات الخزينة	الاسهام النسبي %	السندات	الاسهام النسبي %	قروض	الاسهام النسبي %
2004	6062		5137	85	925	15	0	0	0	0
2005	6594	8.8	5394	82	1200	18	0	0	0	0
2006	5645	-14.4	5394	96	252	4	0	0	0	0
2007	5194	-8	4675	90	519	10	0	0	0	0
2008	4456	-14.2	3956	89	500	11	0	0	0	0
2009	8434	89.3	3956	47	4479	53	0	0	0	0
2010	9181	8.9	3956	43	5225	57	0	0	0	0
2011	7447	-18.9	3556	48	3891	52	0	0	0	0
2012	6548	-12.1	3156	48	3392	52	0	0	0	0
2013	4256	-35	2756	65	1500	35	0	0	0	0
2014	9520	123.7	2456	26	7065	74	0	0	0	0
2015	32143	237.6	2356	7	19312	60	15	0	10461	33
2016	47362	47.3	2356	5	32764	69	1697	4	10546	22
2017	47679	0.7	2156	5	32295	68	2682	6	10546	22
2018	41823	-12.3	1956	5	28413	68	1953	5	9501	23
2019	38332	-8.3	1756	5	26003	68	1921	5	8652	23
2020	64247	67.6	1556	2	46106	72	1917	3	14669	23
المتوسط		28.8		44		46		1		9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

وعلى اثر ما تعرض له العراق من صدمتين مزدوجتين هما انخفاض اسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤ من جهة ، وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق واسعة من العراق ومن ثم تطور العمليات العسكرية وزيادة الانفاق العسكري من جهة اخرى ، مما ادى ذلك الى الحاجة الى زيادة تمويل الموازنة العامة حتى عام ٢٠١٧ ومن ثم توجه الحكومة العراقية نحو اصدار حوالات الخزينة لتمويل

المشاريع الكهربائية من جهة والتوجه نحو زيادة الانفاق العسكري الامر الذي أدى الى التوجه نحو التوسع بإصدار الحوالات ودخول المصارف التجارية لشرائها وهذا مما ادى الى زيادة حجم الدين الداخلي عام ٢٠١٧ الا انه انخفض في عام ٢٠١٨ ، ومن ثم في عام ٢٠١٩ ليصل الى ٣٨٣٣٢ مليار دينار وبنمو سلبي بلغ نحو (-٨.٣%) للعام المذكور نفسه ثم بالعودة الى الارتفاع ليبلغ نحو ٦٤٢٤٧ مليار دينار عام ٢٠٢٠

أما ما يتعلق بمكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) فأنها كانت من المصادر المتمثلة بالاقتراض من الجمهور اي من القطاع غير المصرفي بواسطة بيع سندات الدين العام الى الجمهور والاقتراض من المصارف التجارية عن طريق شرائها سندات الدين العام فضلاً عن الاقتراض من البنك المركزي سواء بطريقة السحب على المكشوف (الاسلوب المباشر) ام عن طريق بيع السندات (الاسلوب غير المباشر)[١]

واستناداً الى ذلك ، فأنه يتضح من بيانات الجدول (٣) ان حوالات الخزينة المكونة من الحوالات المخصومة من البنك المركزي وحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية أسهمت بمتوسط نسبة بلغت ٤٦% للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، اذ تستحوذ المصارف التجارية على نسبة اسهام بلغت في متوسط المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) على ١٠٠% وانخفضت هذه النسبة باستمرار ما بعد عام ٢٠١٤ لتصل الى ٢.٣ % عام ٢٠٢٠ بسبب اصدار حوالات الخزينة لدى البنك المركزي في عام ٢٠١٥ واسهامها بنسبة ٣٢.٢ % وازدادت لتصل الى نحو ٨٧.٧ % عام ٢٠٢٠ ، وهو امر اسهم بزيادة أجمالي حوالات الخزينة من ٩٢٥ مليار دينار عام ٢٠٠٤ الى ٤٦١٠٦ مليار دينار عام ٢٠٢٠ وبالتالي ارتفاع نسبة اسهامها الكلية من ١٥% عام ٢٠٠٤ الى ٧٢% عام ٢٠٢٠. وقد ازداد دور الحوالات المخصومة من البنك المركزي في بداية عام ٢٠١٥ لغرض تمويل العجز المخطط في الموازنة العامة بالنظر لانخفاض نسبة اسهام الادوات الاخرى في تمويل العجز المذكور، فضلاً عن عدم الاعلان عن بيانات تلك الحوالات للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٤). وفي هذا الصدد، ومما تجدر الاشارة اليه، ان حوالات الخزينة هي أحدى ادوات الاقتراض القصيرة الأجل, ووسيلة لتمويل العجز المالي المؤقت, فضلا عن كونها اداة استثمارية من جانب المشترين لها, وتصدر من قبل الحكومة[٢] ، ان حوالات الخزينة التي بحوزة البنك المركزي تلعب دوراً كبير في تمويل العجز المؤقت في الموازنة الحكومية قياساً بالمصارف التجارية التي تعمل على تقليل الاعتماد على البنك المركزي واعطاء دور اكبر الجهاز المصرفي, اي ان نسبة

[١] ضياء حسين سعود، "تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق"، مجلة كلية المأمون، العدد الحادي والثلاثون، ٢٠١٨ ، ص٣٥

[٢] سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق", ط١, النجف الاشرف, مطبعة القضاء، ١٩٧٧، ص٢٦٨

الاعتماد في تمويل الدّين الحكومي الداخلي في العراق يكون من خلال ارتفاع اجمالي اصدار حوالات الخزينة المركزية التي بحوزة البنك المركزي.

وبالعودة الة الى بيانات الجدول (٣) يتضح ان الدين على وزارة المالية احتل المرتبة الثانية بعد حوالات الخزينة ، اذ اسهم في متوسط مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٠) بنمو سنوي بلغ نحو ٤٤% ، وكانت قد اسهمت بنسبة ٨٥% في بداية المدة (٢٠٠٤) وانخفضت في عام ٢٠٠٥ ثم بالزيادة والانخفاض لتصل الى نسبة اسهام بلغت نحو ٢% في عام ٢٠٢٠ ، ويعزى ذلك التقلب ومن ثم الانخفاض الى التغيرات الحاصلة في اسهام الادوات الاخرى، اذ ان اسهام بقية الادوات كانت القروض قد تسيدت على المرتبة الثالثة لتبلغ في متوسط مدة البحث كلها على نسبة اسهام بلغت نحو ٩% ، وكانت المرتبة الرابعة والاخيرة لصالح اداة السندات التي بلغت نحو ١% لمتوسط مدة البحث نفسها، وبالإمكان تفسير انخفاض اثر السندات في اجمالي الدين العام الداخلي الى اسباب عدة من اهمها الزيادة المستمرة في ايرادات النفط الخام لاسيما بعد عام ٢٠٠٤ وصولاً الى عام ٢٠١٠ ، الا انه وبسبب العجز في الموازنة العامة في عام ٢٠١٤ نتيجة تراجع اسعار النفط وعدم الاستقرار الامني من جهة وحاجة الدولة لتسديد مستحقات المقاولين والمزارعين لاسيما في عام ٢٠١٥ من جهة اخرى، والتي على اساسها اضطرت الحكومة الى اصدار السندات للقيام بعملية التسديد عن طريق اصدار السندات ، ناهيك عن ان السندات وقروض المؤسسات المالية كمصادر جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة العراقية ظهرت ما بعد عام ٢٠١٤ بالنظر لتفاقم عجز الموازنة المخطط آنذاك الذي انعكس في تطور وتوسع مصادر الدين العام الداخلي، وكان إسهام السندات متواضعا خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١٨) .[١] وبعبارة اخرى ان تفاقم عجز الموازنة المخطط كان سبباً رئيساً لظهور تلك السندات وتناميها مما انعكس في توسيع مصادر الدين العام الداخلي[٢] .

النتائج والتوصيات

اولا :النتائج

١. اظهرت بيانات الدين العام ان هناك تقلباً واضحاً في حجم ونمو الدين العام في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ، بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو(-٠.٨%) للمدة المذكورة بالنظر لتقلب مكوناته الخارجي منه والداخلي بسبب زيادة الانفاق العام وعلى اثر ما تعرض له العراق من صدمتين مزدوجتين هما انخفاض اسعار النفط الخام في منتصف عام ٢٠١٤ من جهة ، وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على

١ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠٠٦، ص٧٣.

[٢]محمود محمد داغر ، و آخرون، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ٢٥، العدد ١١٣، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٣٠٦.

مناطق واسعة من العراق ومن ثم زيادة الانفاق العسكري من جهة اخرى ، مما ادى ذلك الى الحاجة الى زيادة تمويل الموازنة العامة حتى عام ٢٠١٧.

٢. وفيما يتعلق بمكونات الدين العام الداخلي خلال مدة البحث (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) ان حوالات الخزينة التي بحوزة البنك المركزي تلعب دوراً كبير في تمويل العجز المؤقت في الموازنة الحكومية قياساً بالمصارف التجارية التي تعمل على تقليل الاعتماد على البنك المركزي واعطاء دور اكبر الجهاز المصرفي, فاحتلت المرتبة الاولى، فيما احتل الدين على وزارة المالية المرتبة الثانية في تمويل العجز المالي، ثم القروض بالمرتبة الثالثة ، بينما كانت المرتبة الرابعة لصالح اداة السندات التي بلغت نحو ١% لمتوسط مدة البحث نفسها، ناهيك عن ان السندات وقروض المؤسسات المالية كمصادر جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة العراقية ظهرت ما بعد عام ٢٠١٤ بالنظر لتفاقم عجز الموازنة المخطط آنذاك الذي انعكس في تطور وتوسع مصادر الدين العام الداخلي.

٣. اظهر معيار مستوى الدين العام الى النشاط الاقتصادي بوصفه معيارا مهما لقياس مدى قدرة الحكومة على سداد ديونها انخفاضا ملحوظا منذ عام ٢٠٠٥ لتبلغ حوالي ٩% ليصل إلى أدنى مستوى له عام ٢٠١٣ اذ بلغت نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١.٦% نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية وزيادة في حجم الايرادات المالية للدولة وبالتالي يشير الى قدرة الدولة على سداد الديون المترتبة.

٤. ان حجم الدين العام الخارجي العراقي قد شهد تراجعا خلال مدة البحث ، ووصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠١٤ ليبلغ حجم الدين الخارجي نحو ٦٨١٢٩ مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (-٠.٥%)، وبالتالي فهو ضمن الحدود الآمنة.

ثانيا: التوصيات

١. يتطلب من الحكومة ضرورة التوجه نحو اعتماد الدين العام الداخلي كأداة منسبة ففي تمويل عجز الوازنة مقارنة والدين الخارجي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية، واستثمارهما نحو تحقيق التنمية وتسديد الديون وفوائدها.

٢. انشاء صندوق سيادي الغرض لجمع الفوائض المالية المتحققة من الايرادات النفطية والاستفادة منها في الاستثمارات وتحقيق الاستدامة المالية وتنمية مصادر الموازنة العامة لمواجهة الصدمات الطارئة التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي .

٣. ضرورة اعتماد سياسات مناسبة للدين العام باتباع أسس تتضمن شروط القرض وكيفية استخدامه وبالشكل الذي يضمن الحد من أعباء المديونية ويسمح برفع فعاليتها في المشاريع التي تزيد من تدفقات الاستثمار.

٤.ضرورة دعم وتطوير سوق الاوراق المالية استخدام مصادر غير تضخمية مثل السندات وحوالات الخزينة التي من شانها السيطرة على السيولة و التضخم مع ضرورة توجيه استخدام اموال الدين الحكومي في مجال الاستثمار الانتاجي.

المصادر

١. أحمد حسين علي الهيتي، عمر صلاح طه السعدي، تمويل عجز الموازنة العامة وأثره على التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٣ العدد ٣، ٢٠٢١.
٢. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠٠٦، ص٧٣.
٣. توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، مصدر سابق، ص٢٥١.
٤. سعيد عبود السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق", ط١, النجف الاشرف, مطبعة القضاء، ١٩٧٧،
٥. سلام حسن العابدي ، العلاقة بين الانفاق الحكومي والدين العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) في العراق مع رؤية مستقبلية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٥.
٦. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، ٢٠١٦.
٧. ضياء حسين سعود، "تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق"، مجلة كلية المأمون، العدد الحادي والثلاثون، ٢٠١٨ .
٨. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي ،" اقتصاديات المالية العامة "،دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٣.
٩. علي توفيق صادق ، و نبيل عبد الوهاب ، السياسة النقدية وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات، صندوق النقد العربي، العد دالسابع ، أبو ظبي، ١٩٩٨.
١٠. عماد محمد العاني، "السياسة المالية والتدخل الحكومي" ، مكتب العراق للطباعة والنشر، ٢٠١٨ .
١١. عمار عبدالهادي شلال، أثر الدين العام في التنمية الاقتصادية، العراق حالة دراسية، للمدة (٢٠٠٦- ٢٠١٧)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢ العدد ٢٨، ٢٠٢٠.
١٢. محمود محمد داغر ، و آخرون، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ٢٥، العدد ١١٣، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
13. Mc C onnell&Brue, Campbell R.&Stanley L.(Economics, principle- problemand policies) published by Mc Graw-Hill ,Irwin an imprint of the Mc Graw-Hill companies, 2002, p58.
14. Robert Dippelsman, Claudia Dziobek and cariosa the Defintionf pubic Sector, Gutierre zmangas InternatilonalL monetapy fund,2012, p36.